فصل يرفع الحدث بالماء المطلق

لا يصير نبات ومغلوب بطاهر ويجوز بغالب على طاهر كذعفران

تغير به بعض اوصافه وتغير الغلبة بالاجزاء لا باللون في الاصح

وكل ما يرفع مستعمل وينتقل بما ازيل به حدث او يرفع به وعين

وهو بقطع الخاسة وحكمها وطاهر غير طهور وهو الصحيح ولم يجلوا

بطهوريته مطلقا ولا حكمنا بها ان كان مستعملا طاهرا والماء الكثير

المنفس لطلب السقاء نجس والرجل طاهر في الاصح وعلى حالها وطاهر

وطهور وتجوز بن طرف غدير يتحرك الاخر التحرك ويقدر

بعشر ذراع في مثلها وعمقه بما لا يخسر بالغرف ومن جار عدم التغير

فيه وما مات فيه حيوانه وتجوز بما مات فيه غير دموي وحوت

القليل وان لم يتغير بالحاسة ونجس النتين وان لم يتغير بهما ولم يجس

عظم الميت دون شعره وظفره وما لا تحله حياة وجلد الكلب مدبوغ

وطهر واجود الميتات مدبوغة ولا يستعمل في يابس ولحم وشحم العين ويجس

مسئلة

قال رحمه الله لا يجوز في ابل وغنم وخيل وحمام وعصفور اي لا يجب

التنزيح لوقوع هذه الاشياء فيها اما البعير فللضرورة لان الابار

يقع الفلوات ليس لها رؤس حاجزة والابل والغنم تبعد

حولها فتلقيه الريح فيها فلو افسد القليل لزم الحرج وهو مدفوع

وعلى هذا الفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمكسر والبعر

والثني والروث لشمول الضرورة وبعضهم فرق بالطاهر

الاول وكذا الفرق بين ابار الامصار والفلوات في الصحيح

وايضا قال في الاختيار هكذا ثم اختلفوا في الفاصل بين القليل

والكثير فقيل الثلاث كثير والى هذا اشار في الكتاب لانه يجري اليه

او بعد تبين له يفسد الماء قال في الجامع الصغير فان وقعت فيها بعرة او

عن ابي حنيفة ان الكثير ما يفسد الماء فدل ان الثلاث يفسد وهذا ليس بقوي ورد

الاعتماد وقيل الكثير ما يستكثره الناظر والقليل ما يستقله وعليه

بعرة والشاة تبعر في المحلب ان رمي منه ساعته لا يجتمع للضرورة

نقله من الذريعي